دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية[1] خلال الفترة (2008–2015)

The role of the International Monetary Fund in managing the external debt crisis of the Arab countries during the period(2008-2015)

أ. دودان حنان
جامعة الجزائر 3، الجزائر
hanene2108@gmail.com

أ.د. زبيري رابح
جامعة الجزائر 3، الجزائر
zbirialger3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/13 تاريخ القبول: 2018/08/17

الملخص:

تهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على العوامل التي لعبت دوراً في تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008–2015)، ومن ثم تقييم دور صندوق النقد الدولي لمعالجة هذه الأزمة تناولت الدراسة تطور أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية، وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في الدور الذي يمثله صندوق النقد الدولي "باعتباره أهم مؤسسة نقدية دولية" في معالجة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة الدراسة، وتم الإعتماد على البيانات الصادرة عن تقارير صندوق النقدي الدولي وكذا صندوق النقد العربي، وخلص البحث أن بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة شهدت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، وقد عرفت باسم دول التحول العربي مما اضطرها للجوء لصندوق النقد الدولي وقد أمدها بمساعدات خارجية مقابل إصلاحات هيكلية لاقتصادياتها، ورغم الاصلاحات التي قام بها صندوق النقد من بعد توجيهه جملة من الإنتقادات بعد الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أنه ما زال يعتبر مؤسسة مالية عالمية تخدم مصالح الدول الكبرى لا أكثر.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، أزمة الديون الخارجية، الدول العربية، دول التحول العربي، مساعدات خارجية، إصلاحات هيكلية.

Abstract:

This study aims to identify all the factors that played a role in the development of the external debt crisis of the Arab countries during the period (2008-2015), and then assess the role of the International Monetary Fund to deal with this crisis The study dealt with the development of the external debt crisis in the Arab countries, The main role of this research is the role of the International Monetary Fund as the most important international monetary institution in dealing with the external debt crisis of the Arab countries during the study period. The data were based on the reports of the various international monetary funds as well as the Arab Monetary Fund. The Arab countries during the period of study have experienced difficult economic and political conditions, It has been known as the Arab Transformation Countries, forcing it to resort to the International Monetary Fund (IMF), which it has provided with external assistance in return for structural reforms of its economies. Despite IMF reforms, following criticism from the global financial crisis in 2008, Serve the interests of the major powers no more .

***Key Words*:** International Monetary Fund, Foreign debt crisis, Arab countries, Arab transformation countries, foreign aid, structural reforms.

JEL Classification : F02 , F34, F35, H11.

* مرسل المقال: دودان حنان (hanene2108@gmail.com)

المنارة للاستشارات
www.mar

المقدمة:

شهدت العلاقات النقدية الدولية متغيرات عديدة خلال الفترة (2008-2015)، وقد ساهمت هذه التغيرات في ارتفاع قيمة إجمالي الدين الخارجي لمجموع الدول العربية المقترضة، وعلى ضوء ذلك يمكن إبراز إشكالية البحث على النحو التالي: باعتبار صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة نقدية دولية تعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي فإلى أي مدى كان له الدور في معالجة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي؟
- كيف تطورت مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً؟
- ما هي العوامل التي تسببت في تطور مشكلة المديونية الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م)؟ وماذا نقصد ببلدان التحول العربي؟؛
- ما حجم المساعدات المقدمة للدول العربية من طرف صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2008-2015م)، وما هي أهم الإنتقادات الموجهة لدور صندوق النقد؟.

فرضيات البحث: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- إن من أهم وظائف صندوق النقد الدولي هي إدارة أزمات المديونية للدول المتعثرة؛
- ساهمت تقلبات سعر الدولار دور في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية النامية عامة والدول العربية خصوصاً؛
- تعتبر الاضطرابات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خلال الفترة (2008-2015م) من أهم العوامل التي ساهمت في تطور مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية؛
- لقد كان لصندوق النقد الدولي دورا في مساعدة الدول العربية المثقلة بالديون خلال الفترة (2008-2015م).

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل الأسباب الحقيقية التي ساهمت في تطور أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م)، بالإضافة إلى محاولة تقييم سياسات صندوق النقد الدولي المنتهجة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية العربية خلال نفس الفترة.

حدود الدراسة:

لأجل دراسة دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية، قمنا بدراسة تطور المديونية الخارجية في الدول العربية بصفة عامة، ومن ثم التركيز على عينة من الدول العربية ودراسة مؤشرات المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة وهي (2008-2015م).

المنارة للاستشارات
www.mar

1. التعريف بصندوق النقد الدولي ووظائفه:

في إطار مؤتمر بريتون وودز المنعقد سنة 1944م، والذي من خلال تم تأسيس أهم مؤسسة نقدية دولية وهو صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund).

1.1. مفهوم صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي (زغلول، 2002، ص87)، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريباً؛ حيث بلغ عدد هذه الدول 189 (صندوق النقد الدولي. 2016)،كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م (السيد معين، 2012، ص 272)، وأن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدور قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الإلتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الإنسحاب من الصندوق (زغلول، 2002، ص 87).

2.1. وظائف صندوق النقد الدولي:

يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على قيم عملاتها؛
- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون تنشيط التجارة الدولية؛
- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينها من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية، ويمنح في ذلك قروض قصيرة أو متوسطة الأجل؛
- توفير السيولة الدولية من أجل تسوية المدفوعات من خلال زيادة الإحتياطات الدولية، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة؛
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الإقتصادية الكلية على الفترة القصيرة، وأحياناً على الفترة المتوسطة، ويُطلق عليها سياسات التثبيت؛

المنارة للاستشارات
www.mar

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛

– يقوم بمراقبة نظام النقد الدولي عموماً؛

– التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية (السيد معين، 2012، ص 274).

2. مفهوم المديونية الخارجية وتطورها:

قبل التطرق للتطور التاريخي لمشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية على العموم والدول العربية خصوصا سنحاول تحديد مفهوم لمصطلح المديونية الخارجية كما يلي:

1.2. مفهوم المديونية الخارجية:

حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988م المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة اتجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة مع أو بدون أساس، وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون، يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الحكومة، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الإلتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الإقتصاديين مثل الإستثمار المباشر، ولضمان إدارة جيدة للديون يجب عدم إغفال أي من المكونات الاساسية للمديونية (العباس، 2004، ص5)، ويمكن القول أيضاً أن المديونية الخارجية هو اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها عند عقد القرض (المهايني، 1999، ص 87).

2.2. تطورات مشكلة المديونية الخارجية[2]:

على الرغم من اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية إلا أنه ظل مستوى المديونية في حدود معقولة خلال مرحلة الستينات، حيث بلغ مجموع ديون الدول النامية مع نهاية هذه الفترة نحو 75 مليار دولار، وعند بداية السبعينات بدأت أزمة اقتصادية عالمية عميقة التأثير وطويلة المدى، وكان من أهم نتائجها ما يلي:

– انهيار النظام العالمي "بريتون وودز" وتعويم أسعار الصرف، وتصاعد حمى المضاربات على العملات؛

– ارتفاع إسعار النفط، وظهور البطالة والكساد في اقتصاديات الدول المتقدمة؛

وهذه الأزمة أثرت بشكل كبير على الدول النامية من خلال:

المنارة للاستشارات
www.mar

-التراجع الشديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وذلك بسبب الكساد الذي خيم على الدول الصناعية؛

- تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية؛

- تدهور أسعار الصادرات، وكذا عائداتها من العملات الصعبة وارتفاع أسعار الواردات كذلك؛

- تفاقم في عجز موازين المدفوعات، وحدوث أزمات في السيولة النقدية الخارجية.

كل هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى تزايد الاقتراض الخارجي في الدول النامية خصوصا أنه خلال الفترة (1975-1982م) لمواجهة عجز موازينها الخارجية بدلا من القيام بإجراءات تستهدف تعبئة الموارد المحلية، وانتهاج سياسات نقدية ومالية وتجارية تستهدف مواجهة عجز موازين المدفوعات، وهي بذلك وقعت في خطأ مفاده أنه يمكن الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية وزيادة الاستهلاك الجاري، دون حدوث مصاعب على المدى الطويل وكانت النتيجة حدوث نمو كبير في حجم الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية (ولد محمد، 2013، ص ص 74-75).

3. تطور الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015م):

تأثرت المديونية الخارجية للدول العربية بجملة من العوامل الإقتصادية والسياسية خلال الفترة (2008-2015م)، وكان لهذه العوامل الدور في زيادة قيمة إجمالي الدين الخارجي حيت وصلت سنة 2015م إلى 210.12 مليار دولار، وسنحاول خلال هذا المحور التطرق لهذه العوامل وتأثيرها على قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية إضافة لهذا سنقوم بدراسة تطور إجمالي الدين الخارجي ومؤشرات المديونية الخارجية لعينة من الدول العربية هي: تونس، اليمن، مصر، المغرب، الجزائر، موريتانيا، الأردن.

3. 1. العوامل المؤثرة في تطور أزمة المديونية في الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م):

لقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة (2008-2015م)، وقد وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية سنة 2015م إلى 210.12 مليار دولار بعدما كانت 158.6 مليار دولار العام 2008م (أنظر الشكل 01)، وسنحاول تحليل هذه المعطيات وذلك من خلال التطرق للعوامل التي ساهمت في تطور الديون الخارجة للدول العربية خلال فترة الدراسة، وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين الخارجي للدول العربية فقد شهدت التسعة الأشهر الأولى من عام 2008م ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع الأمر الذي نجم عنه زيادة في الموازنات العامة في العديد من الدول المقترضة وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الإعتماد على الإقتراض

المنارة للاستشارات
www.mar

الخارجي من قبل عدة دول عربية مما ساهم في ارتفاع مديونيتها الخارجية وقد وصلت إلى 158.6 مليار دولار أمريكي (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 162).

– لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية لعام 2008م في تباطؤ النشاط الإقتصادي في الدول العربية المقترضة وفي انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض الاسعار وكميات الإنتاج النفطي الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في العديد من هذه الدول وسعت عدة دول عربية مقترضة إلى اتباع سياسة معاكسة للركود الإقتصادي بزيادة الانفاق العام في عام 2009م للحيلولة دون المزيد من التراجع في النشاط الإقتصادي، وقد انعكست هذه التغيرات في تدهور الوضع الكلي للمالية العامة في غالبية الدول العربية المقترضة، مما تسبب في زيادة اعتمادها على الإقتراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز المالي ووصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي لسنة 2009م إلى 163.6 مليار دولار أمريكي (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 194).

الشكل 01: "تطور إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008–2015م)"

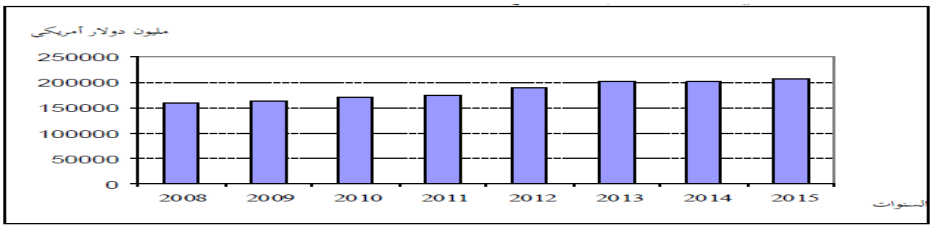

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:– (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 435)؛
– (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 390).

– سجلت سنة 2010م استمراراً في تداعيات الأزمة المالية العالمية في التأثير على وضع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة ذات الموارد الطبيعية المحدودة فعلى الرغم من تحسن وتيرة النشاط الإقتصادي والأداء المالي في معظم هذه الدول، إلا أنها بقيت تعاني من عجز كلي في ماليتها العامة، وازدادت حاجاتها للإقتراض الخارجي؛ حيث وصلت قيمة الدين الخارجي لسنة 2010م إلى 165.2 مليار دولار (التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2011، ص 176)، وفي عام 2011م شهدت بعض الدول العربية المقترضة تغيرات سياسية جوهرية تمخض عنها مصاعب اقتصادية، وقد سُميت هذه الدول بلدان التحول العربي، حيث لجأت بعض من هذه الدول إلى الإعتماد على الإقتراض المحلي لتمويل العجز في موازناتها العامة إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية في عام2011م، وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء المالية للدول العربية المقترضة المستوردة للنفط مما زاد من حاجاتها إلى الإقتراض الخارجي والمحلي وصلت قيمةإجمالي الدين الخارجي لسنة 2011م إلى 168.5 مليار دولار (التقرير العربي الإقتصادي الموحد،2012، ص 196)، وخلال الفترة (2012–2014م)، فقد تمخضت التحولات السياسية الجارية في بعض الدول العربية المقترضة على مصاعب اقتصادية انعكست سلباً على أوضاع

المنارة للاستشارات
www.mar

المالية العامة فيها، وقد اضطرت هذه الدول إلى زيادة اعتمادها على كل من الإقتراض الخارجي والداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة، كما تأثرت الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط من بقاء الأسعار العالمية للنفط ضمن مستويات مرتفعة، الأمر الذي زاد من أعبائها المالية في ظل تزايد قيمة الدعم لأسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية، وقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة للجوء إلى الإقتراض الخارجي لتمويل المستوردات النفطية، وقد وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية خلال 2012م إلى 181.3مليار دولار(التقرير العربي الإقتصادي الموحد،2013، ص 198)، وفي سنتي 2013م و2014م إلى 205.4 مليار دولار و206.8 مليون دولار على التوالي (صندوق النقد العربي، 2015، ص241)، أما في عام 2015م وعلى الرغم من الإنخفاض القياسي في أسعار النفط، إلا أن أوضاع عدم الإستقرار في المنطقة أدت إلى زيادة المديونية في كل من الأردن ولبنان، كما أن استمرار الإنفاق الإستثماري في مصر على مشروعات البنية التحتية أدى إلى ارتفاع قيمة إجمالي الدين الخارجي في الدول العربية حيث وصلت إلى 210.1 مليار دولار (التقرير العربي الإقتصادي الموحد، 2016، ص 276)،كما أثر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية طوال الفترة (2008-2015م)، مما أدى إلى ارتفاع الديون المقومة بالدولار الأمريكي على عاتق بعض الدول العربية المقترضة.

3. 2. تطور المديونية الخارجية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م):

أ.تطور إجمالي الدين الخارجي في بعض الدول العربية المقترضة: لقد تأثرت الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م) بمجموعة من العوامل: التقلبات لأسعار النفط خلال هذه الفترة، إضافة للأزمة المالية العالمية لـ2008م وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2010م والتطورات السياسية"الربيع العربي، وأخيراً أزمة أسعار الغذاء خصوصاً سنوات 2008م و2010م و2011م، كل هذه العوامل كان لها التأثير على قيمة المديونية الخارجية لمجموعة من الدول العربية، وكذا تأثر كل دولة بهذه العوامل وهذا من خلال تحليل معطيات الشكل والجدول المواليين:

الشكل 02: "إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م)"

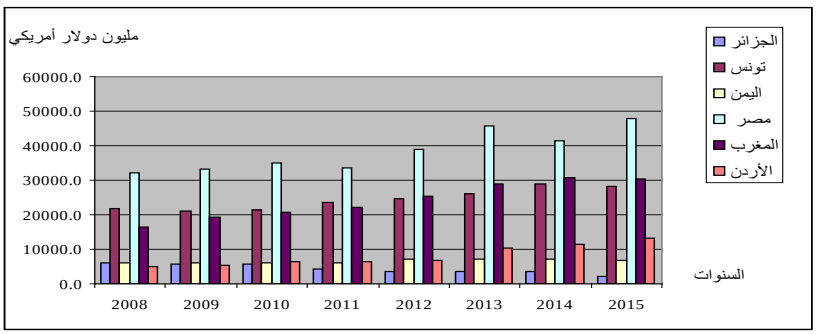

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:- (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 435)؛
- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 390).

المنارة للاستشارات
www.mar

من خلال الشكل02 نجد أن مصر تحتل الصدارة كل سنة من حيث قيمة الدين الخارجي، تليها كلا من المغرب وتونس؛ حيث كانت تونس تحتل المرتبة الثانية بعد مصر ثم المغرب المرتبة الثالثة، أما بعد عام 2012م فقد أصبحت المغرب هي الثانية وتونس الثالثة بعد مصر، أما كلا الجزائر واليمن والأردن فقيمة إجمالي دينها الخارجي تعتبر جد منخفضة مقارنة بمصر وتونس والمغرب، وسنقوم بتحليل دقيق لقيمة إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول من خلال معطيات الجدول01: قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية كمايلي:

-تعتبر مرحلة السبعينات هي مرحلة تكوين المديونية الخارجية في الجزائر وقد عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي وقد عرفت سنة 1986م زيادة مذهلة وخطيرة في حجم المديونية نتيجة مباشرة لتفاعل عاملين خطيرين هما: إنهيار أسعار المحروقات، وتراجع قيمة الدولار باعتباره عملة التداول في تجارة المحروقات، ولم تجد البلاد حلا مرضيا أمامها إلا باللجوء إلى الهيئات المقرضة لطلب إعادة جدولة ديونها، وكان هذا في سنوات 1994م و1998م، وقد انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة الهامة، خصوصاً ما بين سنتي 2004م و2006م، حيث بعدما كانت قيمة إجمالي الدين الخارجي سنة 2003م 23.4مليار دولار ثم بلغت 21.81 ملياردولار عام 2004م ليصل بعد الدفع المسبق والمعتبر في سنة 2006م إلى 5.6 مليار دولار (تقرير بنك الجزائر، 2008، ص ص 77-79)، وواصل انخفاضه ليصل في نهاية 2015م إلى حوالي 3 مليار دولار، كما عرفت كل من تونس ومصر والمغرب الأردن، اليمن منذ العام 2011م اضطراباً سياسيا سُمي بـ"الربيع العربي" فلم تطالب شعوب تلك البلدان بحرية الرأي والمشاركة فحسب، بل أيضا تحسين البيئة الإقتصادية، وقد تحقق تقدم في المسارات السياسية الإنتقالية التي اتخذها بلدان التحول العربي فمن هذه البلدان التي تغير فيها نظام الحكم: مصر، تونس واليمن. ومنها من لم يتغير فيها نظام الحكم على غرار المغرب والأردن.

- لقد واجهت أوضاع المالية العامة في بلدان التحول العربي تحديات كبيرة قبل وبعد بداية التحولات التي مرت بها هذه البلدان، وفي حالات كثيرة كان عجز المالية العامة ومستوى الدين العام أكثر ارتفاعا في هذه البلدان منه في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأمر الذي يرجع، بدرجات متفاوتة، إلى تكلفة الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود وارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا، وانخفاض الضرائب، وإجراءات المالية العامة المضادة لاتجاهات الدورة الإقتصادية والتي تم اتخاذها في سياق الأزمة المالية العالمية 2008م وخضعت النفقات العامة لهيمنة الانفاق على الأجور والدعم، الذي استهلك حوالي 40 في المائة أو أكثر من موازنات معظم بلدان التحول العربي وترك حيزاً محدوداً للغاية للنفقات الرأسمالية، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م كان كل من بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا) يعاني من مستويات الدين المرتفعة أو الآخذة في الإرتفاع (صندوق النقد الدولي، 2014، ص8)؛حيث في عام 2011م وصلت قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبلدان التحول العربي؛ فاحتلت مصر الصدارة بقيمة 34.99 مليار دولار (بعدما كانت في سنة 2008م بحوالي32.12)، تليها تونس بقيمة 23.6

المنارة للاستشارات
www.mar

مليار دولار(بعدما كانت 20.98 مليار دولار سنة 2008م)، تليها المغرب 22.04 مليار دولار على التوالي (بعدما كانت حوالي 16.5 مليار دولار سنة 2008م)، ثم الأردن بحوالي 6.3 مليار دولار (بعدما كانت 5.13 مليار دولار مليار دولار سنة 2008م كذلك)، وأخيراً اليمن بقيمة 6.08 مليار دولار (بعدما كانت لا تتجاوز 5.9 مليار دولار العام 2008م).

-لقد تسببت طفرات الإنفاق التي تلت "الربيع العربي" في زيادة ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام فقد حاولت حكومات بلدان التحول العربي تلبية الإحتياجات الإجتماعية الملحة ومعالجة التوترات السياسية والمحافظة على مستويات الطلب الكلي من خلال الإستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم المعمم وهكذا وصلت قيمة إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2015م لكل من مصر 47.8 مليار دولار ثم تليها المغرب بقيمة 31.6 مليار دولار تليهما تونس بقيمة 28.06 مليار دولار، ثم الأردن بقيمة 13.2، وأخيراً اليمن بقيمة 6.9 مليار دولار.

الجدول01 : "قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول عربية" (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

الدولة/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	5.92	5.68	5.68	4.4	3.64	3.4	3.01	3.01
تونس	20.98	21.9	21.5	23.6	24.6	26.2	28.9	28.06
اليمن	5.9	6.04	6.14	6.08	7.23	7.2	7.3	6.9
مصر	32.12	33.3	34.99	33.7	38.8	45.8	41.32	47.8
المغرب	16.5	19.4	20.8	22.04	25.2	28.8	30.7	31.6
الأردن	5.13	5.45	6.5	6.3	6.9	10.2	11.3	13.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة

ب. مؤشرات الدين الخارجي في عينة من الدول العربية المقترضة:

هناك العديد المؤشرات كمية للمديونية يمكن حسابها، وهذه المؤشرات تستخدم كأدوات تحليلية لتقييم أوضاع المديونية الخارجية للدول، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:

ب.1- المؤشر الأول: نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (الدين/ الناتج الداخلي الخام): تعبر هذه النسبة على قدرة الإقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك[3]؛

ب.2- المؤشر الثاني: نسبة خدمة الدين (مدفوعات الفوائد+ الأقساط) إلى صادرات السلع والخدمات: فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية على الإقتصاد القومي، حيث يصبح ما تبقى من حصيلة الصادرات قليلاً وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات هذه الدولة أو الدول، حيث نجد أن الدول

المنارة للاستشارات
www.mar

الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة، وذلك من أجل الإطمئنان على قدرة البلد على سداد أعباء ديونها (العباس، 2004، ص 15).

– سوف نقوم بدراسة هذين المؤشرين لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008–2015م) بالإعتماد على معطيات الجدولين 02 و03 الذي يمثل بعض مؤشرات المديونية الخارجية لكل من الجزائر، تونس، اليمن، مصر، المغرب، الأردن خلال الفترة (2008–2015م)، وذلك من أجل معرفة القيمة الحقيقية للدين العام الخارجي لهذه الدول كمايلي:

– **الجزائر**: بعدما انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة الهامة، خصوصا ما بين سنتي 2004م و2006م واصلت اتباع تلك السياسة خصوصاً بعد ارتفاعات التي عرفتها أسعار النفط قبل عام2014م وهذا ما أثر على نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالايجاب بعدما كانت 3.5 في المائة عام 2008م أصبحت 1.7في المائة عام 2015م، نفس الشئ بالنسبة لنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فهي في حدود جد آمنة؛

– **اليمن**: بلغت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015م 25.1 في المائة بعد ما كانت 19.4 في المائة سنة 2008م، وهي في حدود آمنة، أما نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فتميزت بالتذبذب بين الزيادة والإنخفاض خلال الفترة (2008–2015م) وصلت نسبتها سنة 2015م 1.3 في المائة وهي جد منخفضة حيث بلغت فوائد واقساط الدين الخارجي المسددة حوالي 350.9 مليون دولار، إلا أن تآكل الإحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي أصبح عائقاً أمام سداد خدمة الدين الخارجي، وهذا يستدعي البحث عن قروض خارجية لسداد خدمة الدين الخارجي أو الحوار مع الدائنين الخارجيين لتأجيل سداد خدمة الدين الخارجي إلى ما بعد الحرب (المتيمي، 2016، ص4)؛

–**تونس**: نشأ الدين الخارجي التونسي بعد الإستقلال وكان يفترض أن يكون أداة أساسية نحو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لكن نظراً لمستواه المرتفع وتفاقمه وتعدد انعكاساته الإقتصادية والإجتماعية أصبح من أبرز معضلات الواقع التونسي الحالي، حيث عرفت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي التونسي تزايد مستمر حيث تطورت من 49.0 في المائة عام 2008م إلى64.3 في المائة سنة 2015م وهي نسبة مرتفعة وسببها أن أغلب الديون الخارجية التي تحصلت عليها تونس منذ 2011م سواءاً من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو سوق المال الأوروبية هي ديون اضطرارية لسد الثغرات في الموازين المالية والإقتصادية للدولة، ولم تكن بتاتاً أموالاً تنموية لدفع الإستثمار والتنمية والرفع من القيمة المضافة الإقتصادية بل إن البلاد أصبحت تقترض لزيادة أجور الموظفين وذلك تحت ضغط النقابات والإحتجاجات وأصبحت كتلة الأجور في تونس

المنارة للاستشارات
www.mar

من أعلى النسب في العالم حيث تقارب 13 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وهي كتلة مرتفعة جدا مقارنة بدول مشابهة لتونس (السمعلي. (2017) ، أما نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال طول الفترة مقبولة (ما دامت لم تتجاوز 25 في المائة)؛

– **مصر**: نلحظ من الجدول 03 أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتجه نحو الإنخفاض عموماً (من 19.8 في المائة عام 2008م إلى 14.4 في المائة عام 2015م)، وذلك رغم ارتفاع قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لمصر خلال الفترة (2008-2015م)؛ حيث وصلت العام 2015م إلى 47.8 مليار دولار بعدما كانت عام 2008م 32.12 مليار دولار، فسياسة الدين العام الخارجي تسير في الاتجاه الصحيح؛ إذ أن النسبة لم تفق 40 في المائة بمعنى أن معدل نمو الناتج المحلي يفوق بكثير معدل نمو الدين العام الخارجي، وعليه نستطيع القول أن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً، وهذا يعود إلى خبرة القائمين على إدارة الدين العام الخارجي من ناحية وحصول مصر على بعض المساعدات المتمثلة بتحويل بعض الديون إلى هبات أو تخفيضات، أما مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات فكانت النسبة 5.4 في المائة عام 2008م وأصبحت 11.3 في المائة رغم أن هناك ارتفاع ملحوظ لكن هذه النسبة لم تتعدى 25 في المائة المحددة لدخول منطقة التبعية المالية؛

– **المغرب**: تضاعفت قيمة الدين الخارجي للمغرب منذ 2008م الذي قدر بـ6.1 مليار دولار وصل في عام 2015م إلى 31.1 مليار دولار تقريبا زيادة بمقدار 16 مليار دولار لكن ضعف البنية الإقتصادية ليس هو السبب الوحيد في إغراق المغرب بالديون الخارجية، بل هناك سبب آخر يحرم البلد من أي فرصة في نهضة اقتصادية وتسديد ديونه، وهو ممثل في استفحال الفساد بكل أشكاله، بداية من التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتهريبها، وكذا الرشوة والمحسوبية وغياب الشفافية، كما نلحظ من الجدول 02 أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعاً كبيراً من 18.6 في المائة عام 2008م إلى 31.9 في المائة عام 2015م، وهي نسبة مرتفعة يمكن القول أن المغرب تعاني من تبعية مالية (عتبة التبعية المالية 30 في المائة)، أما نسبة خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات فهي رغم تميزها بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض إلا أن أعلى نسبة لها كانت سنة 2015م بحوالي 8.8 في المائة، لكن عموماً فالنسبة معقولة وفي حدود آمنة؛

– **الأردن**: بذلت الحكومات الأردنية جهوداً لاحتواء الأزمة الإقتصادية، وذلك من خلال تبني خمس برامج للتصحيح الإقتصادي منذ عام 1989م، وهذا حتى مجيء الأزمة المالية العالمية 2008م وتبعاتها، وهو ما حتم عليها اتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من حدة تأثير الأزمة على المديونية (نجادات، 2012، ص95)، إلا أن المديونية تفاقمت ووصلت إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2015م بقيمة 13.2 مليار دولار وإن تفاقم حجم

المنارة للاستشارات
www.mar

الدين الخارجي يشكل عبئاً مالياً على الإقتصاد الأردني يتمثل بخدمة هذه الديون من أقساط وفوائد مستحقة الأمر الذي يشكل عائقا أمام النمو الإقتصادي، قام الأردن سنة 2008م بسداد مبكر لجزء من مديونيته الخارجية، مما أدى إلى انخفاض نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات للأردن إلى حوالي 5 في المائة فقط العام 2009م بعدما كانت 22.4 في المائة عام 2008م، وبقيت هذه النسبة منخفضة رغم معاودتها الإرتفاع عام 2015م بنسبة 14.6 في المائة، إلا أن هذه النسبة في حدود آمنة، أما عن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مرتفعة حيث وصلت 35.3 في المائة يمكن القول أن الأردن تعاني من تبعية مالية (عتبة التبعية المالية 30 في المائة).

الجدول02: "نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات الدول العربية خلال الفترة(2008-2015م)"

الدولة/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	8.4	11.8	10.3	11.7	11.7	9.3	8.1	9.5
اليمن	2.7	3.6	2.7	3.6	2.7	2.7	4	1.3
مصر	5.4	5.8	5.5	6.2	6.6	7.1	12.1	11.3
المغرب	7.3	8.6	4.7	4.8	4.7	5.1	5.5	8.8
الأردن	22.4	5	5.2	5.3	5.5	5.9	8.2	14.6
الجزائر	1.4	2	1	0.8	0.7	0.7	0.8	1.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:- (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، ص ص525-528)؛
- (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص 435-438).

الجدول 03: "نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية"

الدولة/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	49	48.1	48.6	51.2	54.4	56.3	60.7	64.3
اليمن	19.4	21.2	19.7	19.3	22.1	21	21.4	25.1
مصر	19.8	17.7	16	14.3	14.1	16	13.7	14.4
المغرب	18.6	21.4	22.7	22.2	26.2	27.8	28.5	31.9
الأردن	23.3	22.8	24.5	21.9	22.5	30.3	31.6	35.3
الجزائر	3.5	4.1	3.5	2.2	1.8	1.6	1.4	1.7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:- (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، ص ص 525-528)؛
- (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص435-438)؛

المنارة للاستشارات
www.mar

4. تقييم دور صندوق النقد الدولي في مواجهته لأزمة الديون الخارجية خلال الفترة (2015-2008م)

نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، إضافة لدوره الأساسي في معالجة أزمة المديونية العالمية سنحاول رصد أهم المساعدات التي استفادت منها الدول العربية خلال الفترة (2008-2015م) خصوصاً البلدان العربية التي عرفت تحول سياسي، وجهت لهذه المؤسسة جملة من الإنتقادات حول الدور الذي يقوم به خصوصا بعد أحداث الأزمة المالية العالمية 2008م، وكرد فعل لهذا قام صندوق النقد الدولي بتطبيق جملة من الإصلاحات.

4. 1. أهم المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان العربية خلال الفترة (2015-2008م)

قام صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2008-2015م) بتقديم جملة من المساعدات لكل من جيبوتي، موريتانيا، وكذا بعض دول التحول العربي[4] مثل: اليمن الأردن والمغرب وتونس، وسوف نتطرق إلى المساعدات المقدمة لبلدان التحول العربي كمايلي:

أ.اليمن: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 30جويلية 2010م على عقد اتفاق تسهيل إئتماني لمدة 3 سنوات بقيمة 243.5 وحدة حقوق السحب الخاصة لصالح اليمن لدعم برنامجاً للإصلاح الإقتصادي الذي يهدف لتحقيق نمو مرتفع ومستدام والحد من الفقر[5]، وقد استعان اليمن بموارد الصندوق عن طريق قرض بتاريخ17 أفريل 2012م كغيره من بلدان التحول العربي الأردن والمغرب وتونس التي تكبدت خسائر اقتصادية نتيجة الإضطرابات السياسية، وقد قدرت قيمة "التسهيل الإئتماني السريع" بـ 100 مليون دولار أمريكي من أجل حماية احتياطيات النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي، ومع زيادة النفقات الإجتماعية والرأسمالية (النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. 2012) وافق صندوق النقد الدولي في 2 سبتمبر 2014م على منح اليمن قرضاً آخر بقيمة 553 مليون دولار لدعم خطط البلاد الرامية إلى تقوية مركز المالية العامة والحسابات الخارجية، وتحفيز النمو لإقتصادي، ومكافحة الفقر، وزيادة المخصصات الشهرية من صندوق الرعاية الإجتماعية (النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. 2014)؛

ب.تونس: عقب ثورة جانفي 2011م ودعما لبرنامج الإصلاح الإقتصادي اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، وافق المجلس التنفيذي في 7جوان 2013م على اتفاق استعداد ائتماني مدته 24 شهراً وتبلغ قيمته نحو 1.75 مليار دولار أمريكي وفي ديسمبر 2014م استكمل المجلس المراجعة الخامسة في اطار اتفاق الإستعداد الإئتماني، ليصبح مجموع المبالغ المنصرفة 1.5مليار دولار أمريكي، ووافق في ماي 2015م على تمديد الإتفاق لمدة 7 أشهر حتى 31 ديسمبر 2015م، ويدعم الصندوق أيضاً بتوفير المساعدة الفنية لإدارة السياسة الضريبية وإدارة

المنارة للاستشارات
www.mar

الإيرادات، وكذا تحسين دارة المالية العامة، وتعزيز القدرة الرقابية وإطار الضمانات للبنك المركزي، وتحسين الإحصاءات النقدية (صندوق النقد الدولي، 2015، ص 53)؛

ت.المغرب: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 3 أوت 2012م على عقد اتفاق لمدة 24 شهراً مع المملكة المغربية بموجب خط الوقاية والسيولة بمبلغ يعادل 6.21 مليار دولار أمريكي وقد سمح خط الوقاية والسيولة للسلطات المغربية فرصة مواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الوطني الذي يهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي السريع والشامل لكل المواطنين، ووافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاق جديد 28 جويلية 2014م مدته 24 شهرا مع المملكة المغربية بموجب خط الوقاية والسيولة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي[6]؛

ث.الأردن: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 3 أوت 2012م على عقد اتفاق للإستعداد الإئتماني مدته 36 شهراً مع الأردن بقيمة 2.05 مليار دولار تقريباً، بالمقابل قامت السلطات الأردنية بتنفيذ خطة طموحة لتقوية الوضع المالي تستهدف الحد من احتياجات التمويل في القطاع العام وتخفيض الدين العام، فقد تعرضت الأردن لسلسة من الصدمات الخارجية أثناء عام 2011م؛ حيث انخفض متوسط امدادات الغاز الطبيعي اليومية التي تصل من مصر على أثر أعمال التخريب التي طالت الغاز العربي سيناء واستلزم ذلك زيادة واردات الوقود عالية التكلفة لتوليد الكهرباء أثناء ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة للتوترات الاقليمية التي أثرت على السياحة، وتحويلات العاملين والإستثمار الأجنبي، وهو ما ساهم في اتساع عجز الحساب الجاري الخارجي (النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. 2012)؛

ج.موريتانيا: لحق الضعف بالنمو الإقتصادي والمركز المالي في موريتانيا من جراء أزمة أسعار الوقود والغذاء في سنتي (2008-2009م) والأزمة المالية 2008م وتفاقمت آثار هذه الصدمات الخارجية نتيجة وقوع أزمة سياسية داخلية أدت إلى انخفاض تدفقات المعونة، والهبوط الملحوظ غير المتوقع في الإنتاج فوافق المجلس التنفيذي بتاريخ 15مارس 2010م على عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات لصالح الجمهورية الموريتانية في إطار التسهيل الإئتماني الممدد لمدة بقيمة 77.28 وحدة حقوق السحب الخاصة من أجل توفير الدعم لبرنامج السلطات الموريتانية الإقتصادي (صندوق النقد الدولي. 2010)؛

ح.جيبوتي: وافق المجلس التنفيذي في 17سبتمبر 2008م على عقد اتفاق مع جيبوتي للإستفادة من اتفاق تسهيل النمو والحد من الفقر لمدة 3 سنوات بقيمة 12.72 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ووافق المجلس التنفيذي 6 فيفري 2012م على طلب السلطات زيادة الموارد المتاحة بموجب تسهيل تمويل الممدد بقيمة 9.5 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، وهذا لسد احتياجات التمويل الخارجي الإضافية التي نشأت عن ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا وموجة الجفاف التي اجتاحت القرن الإفريقي (صندوق النقد الدولي. 2012).

المنارة للاستشارات
www.mar

4. 2. صندوق النقد الدولي بين الإنتقاد والإصلاح:

أ.الإنتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي: لقد وجهت العديد من الإنتقادات لصندوق النقد الدولي، خاصة من طرف الدول النامية التي ترى تحيز الصندوق للدول الكبرى، وذلك استنادا إلى العوامل التالية:

أ.1. انعكاس برامج الصندوق بالسلب على المجال الإجتماعي والسياسي، فبرامج الإصلاح التي يفرضها على الدول من خصخصة وتخفيض قيمة العملة وتشجيع الصادرات بما يضر الإحتياجات الإجتماعية المحلية، وكانت وصفات متشابهة سواء في دول الجنوب أو دول الشمال؛ حيث في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م وجد حياة جديدة في أوروبا، وذلك بتعاونه مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على تشكيل "الترويكا" التي عملت على فرض سياسات تقشفية قاسية في كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال وقبرص وإسبانيا (Toussaint.E. & Millet.D)

أ.2. عدم كفاءة حزمة الإجراءات التي يوصي بها الصندوق، خاصة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها، والتي تدعم العولمة من خلال تخفيض الإنفاق العام، تحرير الأسعار من الرقابة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة؛

أ.3. يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نموذجا إنمائيا معينا، وتنحصر علاقاته في صياغة برامجه بالبنوك المركزية ووزارات المالية، ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات؛

أ.4. صندوق النقد يخدم مصالح الدول الغنية، لأن الدول أعضاء الصندوق في الأساس ترتكز على أربعة دول لها القوة التصويتية، تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (حصتها تبلغ 18 في المائة)، ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا (حصتها مجتمعة مع الولايات المتحدة تمثل 38 في المائة)، مما يؤدي إلى خدمة مصالح هذه الدول من مصالح مستثمريها وبنوكها ومؤسساتها الصناعية على حساب مصالح الدول الفقيرة، وهنا فالصندوق لا يتسم بالشفافية وهذا ما لمسناه من خلال دعم كبار البنوك المتعثرة من الأزمة المالية 2008م (بسيسو، 2009، ص9).

أ.5. في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م انتقدت دول "البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، كوريا الجنوبية، الصين" النظام النقدي الدولي القائم بما في ذلك مؤسساته صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وطالبت بالحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية واعتماده كعملة مرجعية وحيدة في المعاملات الدولية، وطالبت بإدماج العملتين الروسية (الروبل) والصينية (اليووان) في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي (Brendan 2009, PP 3-4).

ب.إصلاح نظام الإقراض: في إطار الإجراءات المتخذة لدعم البلدان خلال الأزمة الإقتصادية العالمية 2008م، قام صندوق النقد الدولي بعملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى زيادة حجم القروض وتطويعها حسب قوة كل بلد عضو، ونذكر منها ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.mar

ب.1.تحديث الشرطية: يهدف صندوق النقد الدولي إلى تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروضه وتطويعها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء وأساسيتها الإقتصادية، حيث سبق توجيه انتقادات للصندوق بدعوى أنه يبالغ في فرض شروط لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية.

ب.2.مضاعفة حدود الاستفادة من الإقراض: يجري العمل على مضاعفة حدود الإستفادة من قروض الصندوق؛

ب.3.تبسيط هياكل وآجال الاستحقاق: لايجاد الحوافز السعرية الصحيحة للإقتراض من الصندوق، أجرى أيضاً تنفيذ إصلاح شامل لهياكل التكلفة وآجال الإستحقاق.

ب.4.إصلاح التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل: يعمل الصندوق على إعادة تصميم تسهيلات الإقراض المتوافرة للبلدان منخفضة الدخل بغية تعزيز قدرة الصندوق على تقديم التمويل الميسر الطارئ والقصير الأجل (نشرة صندوق النقد الدولي، 2006، ص ص 3-4).

خاتمة:

لقد ساهمت جملة من العوامل في ارتفاع قيمة إجمالي الديون الخارجية للبلدان العربية تتمثل في ارتفاع أسعار مواد الطاقوية ومواد الغذاء اضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م واعتبرت الاضطرابات السياسية التي عرفتها بعض البلدان العربية منذ 2011م ما سمي بالربيع العربي عاملاً رئيسياً في ارتفاع قيمة مديونياتها الخارجية، بالإضافة للتغيرات التي عرفتها أسعار صرف الدولار؛

– تكمن مشكلة الإقتراض الصاروخي بالدول العربية أساسًا في بنية اقتصادياتها الهشة، نتيجة ضعف الإنتاج والإستثمار، الذي بدوره يرتبط من جهة بمدى كفاءات الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين، مؤسسات وأفراد، ومن جهة أخرى مدى كفاءة البيئة الإقتصادية والسياسية؛

–استفادت مجموعة من الدول العربية مثل: اليمن تونس المغرب وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا من مساعدات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2008-2015م)، وهذا مقابل التقيد بجملة من الإصلاحات الإقتصادية؛

–رغم الشروط الصعبة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة التي تستفيد منه، إلا أنه يعتبر شر لابد منه؛ حيث يعتر المفتاح الذي يفتح الأبواب للإستدانة من مصادر أخرى، فإذا قبل صندوق النقد الدولي أن يقدم قرضاً لدولة ما فإن هذا يعطي تسهيلات لهذه الدولة من أجل الحصول على قروض من مصادر أخرى؛

المنارة للاستشارات
www.mar

– رغم الإصلاحات التي قام بها صندوق النقد الدولي عقب جملة الإنتقادات التي وجهت له بعد الأزمة المالية العالمية 2008م، إلا أنه ما زال يعتبر مؤسسة نقدية مالية عالمية تتحكم في إدارة سياساتها بعض الدول الكبرى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

قائمة المراجع:

- بسيسو. فؤاد حمدي.(2009).إصلاح النظام النقدي المالي والدولي، بحث قدم ضمن المؤتمر العلمي العاشر بعنوان: الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، بيروت.
- زغلول. حلمي خالد سعد.(2002). مثلث قيادة الإقتصاد العالمي، الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر.
- السيد. معين أمين.(2012). دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الإقتصادية، ط(1)، عمان: دار المسيرة.
- العباس. بلقاسم.(2004). إدارة الديون الخارجية، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت/العدد30.
- عوض الله. زينب حسن. (1999). الإقتصاد الدولي، الإسكندرية: الدار الجامعة الجديدة للنشر.
- المهايني. محمد خالد.(1999).سياسة إدارة الدين العام، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية، دمشق/ العدد1.
- الميتمي. محمد عبد الواحد. (2016). الدين العام في اليمن إعادة هيكلة الدين أو العجز عن السداد، في مجلة المستجدات الإقتصادية والإجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية/ العدد 15.
- نجادات. عبد السلام. (2012). المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة 1990-2010م، في المجلة العراقية الإقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية/ العدد 33.
- ولد محمد. محمد محمود.(2013). التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وآثارها على التنمية في الدول النامية المدينة مع (دراسة لحالة موريتانيا كنموذج)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر– 3.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2009). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2010). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2011). أبوظبي، صندوق النقد العربي.

المنارة للاستشارات
www.mar

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2012). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2013). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2015). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2016). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد.(2017). أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- التقرير السنوي.(2008). التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- التقرير السنوي.(2015). مواجهة التحديات معاً، واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- السمعلي. عادل. (2017). هل تعجز تونس عن خلاص الديون الخارجية؟، (تاريخ الإطلاع: 2017/10/1)، متاح على الموقع: https://www.babnet.net/festivaldetail-138571.asp
- صندوق النقد الدولي.(2015).نحو آفاق جديدة: التحول الإقتصادي في غمار التحول السياسي، واشنطن، (تاريخ الإطلاع: 2017/10/1م)، متاع على الموقع:
https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-publications-loe-pdfs/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1401mcda.ashx
- النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي.(2009).صندوق النقد الدولي يعمل على عدة جبهات لزيادة تمويلها، (تاريخ الإطلاع: 2017/9/25م)، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/int070709aa.pdf
- صندوق النقد الدولي. (2010). البيان الصحفي رقم "10/89"، (تاريخ الإطلاع2017/10/12)، متاح على الموقع:
http://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/Imported/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr1089apdf.ashx
- صندوق النقد الدولي. (2016). لمحة عن صندوق النقد الدولي، 30 مارس 2016 (تاريخ الإطلاع 2016/9/10م)، على الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm
- النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. (2012): الأردن تحصل على قرض من الصندوق لدعم الإقتصاد بقيمة 2 مليار دولار، (تاريخ الإطلاع 30 /2017/6م)، متاح على الموقع:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1228
- النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. (2012). اليمن تحصل على قرض طارئ من الصندوق بقيمة 100مليون دولار، (تاريخ الإطلاع: 2017/11/1)، متاح على الموقع:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar040512a

المنارة للاستشارات
www.mar

• صندوق النقد الدولي. (2012). البيان الصحفي رقم"12/38"، (تاريخ الإطلاع 2017/8/30م)، متاح على الموقع: http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1238

• النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. (2014). قرض من الصندوق لمساعدة اليمن على إجراء الإصلاحات وجذب المساعدات الخارجية، (تاريخ الإطلاع 2017/5/22م)، متاح على الموقع:
http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar092414a

• Kelly.B. (2009). China's Challenge to the International Monetary System, Incremental Steps and Long-Term Prospects for Internationalization of the Renminbi, Issues and Insights Vol.9-No 11, Honolulu, HI, Pacific Forum CSIS.

• Toussaint.E. & Millet.D, Histoire critique du FMI et de la banque mondiale, Consulte le 1/10/2017, sur le site: http://www.cadtm.org/Histoire-critique-du-FMI-et-de-la

الإحالات:

[1] تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام الدول المدينة التابع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، جزر القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن، ولا تشمل الدول العربية المدينة الأخرى الدول المنتجة للنفط وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا، إذ أن الصعوبات المالية التي تمر بها هذه الدول مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية أكثر منها صعوبات جذرية في هياكلها الإقتصادية، كما أن هذه الدول تفضل الإقتراض المحلي نظراً لتوفر السيولة المحلية، ولكونه أقل حساسية من الإقتراض الخارجي.

[2] انفجرت هذه الأزمة حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وشكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشراً لانهيار نظام الإئتمان الدولي فاضطرت هذه الدول للجوء لصندوق النقد الدولي مقابل شروط قاسية.

[3] كلما تزايدت هذه النسبة كان ذلك دلالة على اعتماد البلد على الخارج في تمويل الإستثمار والإستهلاك.

[4] على غرار بلدان التحول العربي تونس ليبيا مصر الأردن المغرب اليمن، ومصر استفادت من قرض بقيمة 12 مليار دولار في نوفمبر 2016م، وذلك بعد فترة الدراسة يعني (2008-2015م) لذا لم يتم التطرق إليها.

[5] Press Release.(2010). IMF Executive Board Approves US$ 369.8 Million Extended Credit Facility Arrangement for Yemen, August 2,2010, Consulté le 1/10/2017,sur le site: http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1030

[6] Press Release: IMF Executive Board Approves US$5-Billion Arrangement for Morocco Under the Precautionary and Liquidity Line, Consulté le 1/10/2017, sur le site: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr14368

المنارة للاستشارات
www.mar